متخصصون في الشأن الاقتصادي:

أكثر من ٦٠٪ من العراقيين يعتمدون كلياً على البطاقة التموينية

دأب المواطن العراقي على سماع تصريحات لهذا المسؤول أو ذاك بين فترة وأخرى بشأن البطاقة التموينية البعض يؤكد ضرورة استمرارها وتحسين نوعية مفرداتها والبعض الآخر يعمل بحماسة ويروج لإيقاف العمل بها تحت شتى الذرائع ، ويعتبرونها من مخلفات النظام السابق ويجب التخلص منها.

بغداد / كريم الحمداني

(الحدث الاقتصادي) التقت عدداً من المهتمين في الشأن الاقتصادي الذين تناولوا في أحاديثهم أهمية الدور الذي لعبته في حياة المواطن خلال سنوات الحصار العجاف ولا تزال تلعبه في هذه الظروف الصعبة بالرغم مما أصابها من نقص في المواد وتردي نوعيتها حتى أصبحت تصل إلى المواطن بالتقسيط.

الخبير الاقتصادي الدكتور خليف عبود الطائي قال: إن أبسط أحلام المواطنين وأمنياتهم التي ما أنفك كل واحد منهم يدعو لها منذ فترة وهي الحصول على لقمة عيش كريمة، ولم يذهبوا بفكرهم وأحلامهم إلى وظائف ورواتب مغرية ومساكن فارهة، بل كانوا يعتقدون أن العافية درجات كما يقال، وذهب بهم المطاف إلى أبسط الحقوق ولعله إصلاح نظام البطاقة التموينية ووضع الخطط الجدية لأجل تغيير نوعية هذه المواد، وجاءت الوعود المعسولة من بعض المعنيين، ولكن فوجئ المواطنون بأن الحصة التموينية التي كانت تصل إلى دورهم كل شهر كاملة المواد منذ أكثر من الأربع عشرة سنة، بدأت تغيب بعض موادها الأساسية ولم تتحسن الأخرى حتى وصل الأمر إلى رغيف الخبز، ومضى الطائي يقول: وبدأت التصريحات بإلغائها وأخرى بتحسينها ولا يعرف المواطن أين يقف لتقصي الحقيقة، وقد صرح وزير التخطيط السابق أن أكثر من ٦٠٪ من الشعب العراقي يعتمد كلياً على البطاقة التموينية ولا ندري كم هي نسبة الذين يعتمدون جزئياً على هذه البطاقة وراحت التبريرات والاتهامات، فوزارة التجارة تتهم وزارة المالية بأنها لم تدفع لها المبالغ المخصصة للبطاقة التموينية في موازنة ٢٠٠٥ والمقدرة بـ (٤,٥) مليار دولار والمالية لا تجيب.

وطالب الطائي الجمعية الوطنية باعتبارها ممثلة للشعب بإصدار قرار حول استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية ما دام الوضع الاقتصادي على هذه الحالة، ولا يعالج ضعف الاقتصاد برفع الدعم عن المواطن لأن مثل استمرار نظام البطاقة يطمئن المواطن ويستقر بموجبه السوق والأسعار فضلاً عن ضرورة العمل على تحسين نوعية المواد وضرورة دراسة الحاجة الفعلية للمواطن وأن لا يترك الموضوع للدراسات النظرية فقط.

وقال المهندس يحيى الدجيلي وهو من المهتمين بالجانب الاقتصادي أن البطاقة التموينية إجراء طارئ وغريب عن المجتمع الدولي، إلا أنني كنت ولا أزال اعتقد أن هذا الإجراء كان سليماً جداً ولا تزال ظروف العراق الاقتصادية المتسمة بالفوضى قائمة حتى الآن مما يتطلب الاستمرار بالعمل بنظام البطاقة التموينية لكونها عالجت المعضلات التي عانى منها ولا يزال غالبية الشعب العراقي وخاصة ذوي الدخل المحدود منهم إضافة إلى عديمي الدخل والذين ازدادت أعدادهم مع الأسف الشديد في ظل الوضع الأمني المنفلت وهنا استشهد بالقول المأثور للإمام علي (ع) (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق) والبطاقة التموينية هي مصدر لرزق غالبية العراقيين.

ويرى الخبير الاقتصادي حسين علي الجنابي أن البطاقة التموينية كانت أحد الأسباب الرئيسة لتراجع تجارة القطاع الخاص في المواد الغذائية حيث حولت التاجر الذي يتعامل بهذه المواد من مستورد أساسي إلى تاجر طفيلي يعتمد في تجارته على ما يتسرب من مفردات الحصة التموينية، ودعا الجنابي إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في النقل والتوزيع وتوفير بعض مفردات البطاقة التموينية ووضع ضوابط للسيطرة على الضائعات والفساد الإداري في إدارة التموين فضلاً عن دراسة الاستيراد من مناشئ المواد وإبعاد الوسطاء لتحسين النوعية وتقليل الكلف.

في الهم الاقتصادي

الأزمات وحلبة التراشق بالتهم

حسام الساموك

أطرف ما في لعبة الأزمات أن صاحب كل ازمة يتذرع بالآخر كسبب في افتعال أزمته من دون أن يجرؤ أي منهم على الإقرار بعجزه عن تنفيذه مهماته الموكلة إليه ففي الوقت الذي يشكو المسؤولون في وزارة الكهرباء مما تعجز فيه وزارة النفط عن إمداد محطات الطاقة الكهربائية بالمشتقات النفطية نقض السيد وزير النفط تصريح مستشاره الصحفي الذي عزا فيه أزمة تجهيز البنزين إلى مطاردة دوريات الشرطة لباعة السوق السوداء ووجه اللوم إلى وزارة الكهرباء حيث كانت أزمة الانقطاعات بالتيار الكهربائي عاملاً في زيادة الطلب على البنزين والكاز لتشغيل المولدات الكهربائية.

ولم تنحصر تلك الذرائع في تراشق وزارتي الكهرباء والنفط بتلك الاتهامات، إنما انتقلت تلقائياً إلى جهة ثالثة وجدت نفسها مقحمة بهذه اللعبة عندما أعلنت أجهزة إسالة الماء أن سبب انقطاع تجهيزها الماء الصافي عن مدينة بغداد خلال الأيام المنصرمة إنما يخرج عن مسؤوليتها، ليقع على عاتق وزارة الكهرباء حين تعرضت المنشآت الكهربائية المسؤولة عن تجهيز المياه لحادث عطل مهمتها في دفع الماء، ومثل هذا الإعلان لابد أن يجعل وزارة الكهرباء تضطر للتشبث بذريعة معكوسة مستقبلاً، كمسؤولية إسالة الماء عن تسببها في فشل توليد المياه للطاقة الكهربائية، على غرار تبادل الاتهامات بين النفط والكهرباء.

وإذا ما حاولنا أن نتعرف على نمط جاد ومسؤول في ميدان مواجهة تلك الأزمات، فإننا ينبغي أولاً أن نتحلى بالشجاعة على الإقرار بالخطأ وتحمل المسؤولية في التعامل مع تلك الأزمات المتتالية، بل المتصاعدة، ساعين قدر الإمكان إلى الابتعاد عن تبرير مقصريات مؤسساتنا أو منتسبينا أو حتى أخطائنا الفردية لنكون بمستوى مهماتنا حقاً.

لقد عانى العراقيون من أزمات الكهرباء عقوداً طويلة لكن ما شهدته السنتان الأخيرتان كشف مقدار الإهمال وحالات الفساد التي سعى كل القائمين على وزارة الكهرباء للتهرب من الإقرار بها وتحميل أوزارها على النظام السابق تحت ذريعة أن محطات الطاقة الكهربائية كانت حطاماً وشيك الإنهيار، ومثل هذه الذريعة تشبث بها القائمون على محطات تصفية ومعالجة المشتقات النفطية من دون ان يتذكر كل هؤلاء وأولئك أن أشكالاً بائسة من المعالجات قد لعبت دوراً في مضاعفة المعوقات والعراقيل والأزمات.

إن ما الحقته أزمات الكهرباء خصوصاً من خسائر كبيرة في الحقل الاقتصادي يكاد يجعل المسؤولية تطول كل العاملين في هذا الحقل خاصة ما تركته من تدمير واضح لحركة الإنتاج في المصانع والورش المختلفة، بل إن مجرد إحصائية أولية لما تم صرفه من مبالغ طائلة لاستيراد المولدات التي انتشرت بما يزيد على نفوس العراق حتماً، يجسد ما خسره العراق من مبالغ خيالية كان يمكن أن تشيد عشرات بل مئات المصانع في كل حقول الإنتاج، لكن ما يشفع لمن يتحمل مسؤولية هذه الأخطاء الجسيمة أن وزارة التجارة تعجز عن إنجاز مثل هذه الإحصائية لأنها منهمكة في تبرير أخطاء مماثلة في شتى حقول فعالياتها، وهذا ما يعجز عنه العديد من الأجهزة مثل غرفة تجارة بغداد ودائرة الكمارك ومؤسسات شتى تخلت عن مسؤولياتها لسياسات الفوضى والاستيرادات السائبة.

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاثنين المصادف 22/8/2005

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر نفذ	ادنى سعر نفذ
قطاع المصارف								
مصرف الشرق الاوسط خ	24385310	178125357	7.450	7.250	7.300	7.500	7.450	7.200
مصرف البصرة خ	36000338	190119114	5.500	5.250	5.300	5.350	5.500	5.200
مصرف سومر التجاري خ	3730000	14047500	3.800	3.750	3.750	4.000	3.800	3.700
مصرف بابل خ	13525000	51176332	3.950	3.700	3.800	3.850	3.950	3.700
مصرف الخليج التجاري	3900000	29580000	7.600	7.500	7.600	8.050	7.600	7.500
مصرف الوركاء خ	17794361	187119194	10.850	10.350	10.500	10.850	10.850	10.350
مجموع قطاع المصارف	99335009	650167496						
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف						84.583		
قطاع الخدمات								
المعمورة العقارية خ	15910456	106391805	6.800	6.550	6.700	6.800	6.800	6.500
العراقية للنقل البري م	270228	1783505	6.600	6.600	6.600	6.550	6.600	6.600
بغداد لنقل الركاب م	28753	222836	7.750	7.750	7.750	7.500	7.750	7.750
البادية للنقل العام م	75000	225000	3.000	3.000	3.000	0.000	3.000	3.000
مجموع قطاع الخدمات	16284437	108623146						
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات						105.962		
قطاع الصناعة								
كينوى للصناعات الغذائية	105941	1329560	12.550	12.550	12.550	12.600	12.550	12.550
المنصور السدوانية م	2753947	8905393	2.650	3.550	3.250	2.600	3.550	2.650
الخياطة الحديثة خ	408288	1226864	3.100	3.000	3.000	3.000	3.100	3.000
السجاد والمفروشات خ	73334	429337	6.000	5.800	5.850	6.000	6.000	5.800
الغازية الشمالية خ	4818565	18798295	4.000	3.850	3.900	4.050	4.000	3.850
بغداد للمشروبات الغازية	10691931	55710675	5.350	5.150	5.200	5.200	5.350	5.100
التمور العراقية م	21260562	67578884	3.200	3.150	3.200	3.200	3.200	3.150
الهلال الصناعية م	272540	1577652	5.800	5.700	5.800	6.000	5.800	5.700
الصناعات الخفيفة م	4846218	20102365	4.200	4.100	4.150	4.200	4.200	4.000
الصناعات الكيمياوية م	1724950	12886578	8.000	7.250	7.450	8.650	8.000	7.250
الصناعات الالكترونية م	1744970	6814626	4.000	3.750	3.900	4.000	4.000	3.700
الفلوجة للمواد الانشائية م	346156	1142315	3.300	3.300	3.300	3.300	3.300	3.300
الصناعات الغذائية م	1656598	8522990	5.000	5.150	5.150	5.000	5.150	5.000
الخازر للمواد الانشائية	100000	230000	2.300	2.300	2.300	2.300	2.300	2.300
الاصباغ الحديثة م	2362645	14504031	6.250	6.000	6.150	6.250	6.250	6.000
الدراجات والانابيب م	1530000	8669500	5.750	5.500	5.650	5.650	5.750	5.500
الالبسة الجاهزة م	611114	1851291	3.200	3.000	3.050	3.200	3.200	3.000
المواد الانشائية الحديثة م	100000	170000	1.700	1.700	1.700	1.750	1.700	1.700
الاثاث المنزلي م	16192	50195	3.100	3.100	3.100	3.200	3.100	3.100
مجموع قطاع الصناعة	55423951	230500550						
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة						20.941		
قطاع الفنادق والسياحة								
فندق فلسطين م	150000	10500000	70.000	70.000	70.000	70.000	70.000	70.000
فندق عشتار م	365000	21626250	59.250	59.250	59.250	59.250	59.250	59.250
فندق بابل م	540000	29830000	54.500	55.500	55.250	55.250	55.500	54.500
فندق بغداد م	290000	16803000	58.050	57.000	57.950	58.050	58.050	57.000
الاستثمارات السياحية م	33057	1685907	51.000	51.000	51.000	51.000	51.000	51.000
مجموع الفنادق والسياحة	1378057	80445157						
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة						26.532		
قطاع الزراعة								
الزراز للانتاج الزراعي خ	5000000	5000000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000
العراقية لتسويق اللحوم م	42380	510679	12.050	12.050	12.050	11.500	12.050	12.050
مجموع قطاع الزراعة	5042380	5510679						
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة						90.394		
المجموع العام للاسهم	177463834	1075247028						
بلغ الرقم القياسي العام		45.317	عدد النقاط		-0.877	الاهمية النسبية		% -1.898

سوق الفواكه والخضر

البطاطة	٤٠٠
الطماطا	٣٥٠
باذنجان	٣٥٠
بامية	٤٠٠
فاصوليا خضراء	٣٥٠
خيار	٥٠٠
فلفل أخضر	٤٠٠
بصل	٢٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠
تفاح احمر مستورد	١٥٠٠
تفاح عراقي	٣٥٠
عنب	٤٥٠
خوخ محلي	٥٠٠
خوخ مستورد	١٢٥٠
مشمش مستورد	١٢٥٠
إجاص	٧٥٠
موز مستورد	١٠٠٠
رقي	٢٥٠
بطيخ	٢٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨